CD/PV.182
26 August 1982
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الخميس ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد ش. فاتيري ماينا (كينيا)

GE.82-66144

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ر• م • تيمربايف
	السيد ف • ف • برياخين
	السيد ف • ل • غاى
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيدة ن • ناسمبيني
استراليا	السيد ت • فندليه
	الآنسة س • بويد
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	السيد هـ • فيغينر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • رور
اندونيسيا	السيد هاريو ماتارام
	السيد كاريونو
	السيد ن • سوتريسنا
	السيد ا • دامانيك
	السيد هداية
ايران	السيد ح • زاهرنيه
ايطاليا	السيد م • أليسي
	السيد ك • م • اوليفا
	السيد أ • دى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
البرازيل	السيد س • أ • دى سوزا إى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد أ • أونكيلينكس
	السيد ح • م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد تلالوف
	السيد ا • سوتيروف
	السيد ر • دياموف
	السيد براموف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بورما	يو مونغ موبع غي
	يو تين كياو هلينغ
	يو سان تون
بولندا	السيد ى سيالوفتش
	السيد ت • ستروبغاس
بيرو	السيد ب • كانوك
	السيد خ • بينافيدس دى لاسوتا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م • فيغودا
	السيد أ • تسيما
	السيد ل • ستافينوها
الجزائر	السيد طفّار
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هردر
	السيد ح • ثيليكي
	السيد ف • سايانز
	السيد ر• تراب
رومانيا	السيد ا • داتكو
	السيد ت • ماليسكانو
	السيد ت • بانيت
	السيد م • س • دوغارو
زائير	السيدة إ• ايكانغا كابيا
سري لانكا	السيد جايا كودى
السويد	السيد س• م • هيلتينيوس
	السيد هـ • برغلوند
	السيد ج • اكهولم
	السيد ا • أريكسون
	السيدة يونانغ
الصين	السيد تيان جين
	السيد يومنغ جيا
	السيدة وانغ زى يون
	السيد سوو كيه منغ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

فرنسا	السيد ح • دى بوس
	السيد دابوفيل
فنزويلا	السيد خ • أ • زاراغا
كندا	السيد د • س • ماكفايل
	السيد ج • ر• سكينر
كوبا	السيد ب • نونييز موسكيرا
كينيا	السيد ش• فاتيرى ماينا
	السيد د • د • دون نانجيرا
	السيد ح • م • كيبوى
	السيد ع • ن • مونيو
مصر	السيد أ • ع • حسن
المغرب	السيد م • الشرايبي
المكسيك	السيدة ز • غونثاليس إى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د • م • سامرهيس
	السيدة ح • أ • لينك
	الآنسة ج • أ • ف • رايت
منغوليا	السيد ش• أ • بولد
نيجيريا	السيد ح • أ • ايجيويرى
	السيد و• أ • أكينسانيا
	السيد ت • أغبيبي — ايرونزى
	السيد أ • أ • أبو بكر
	السيد أ • أ • اديبوجو
	الآنسة إ• إ• س • اوكيجي
الهند	السيد ش• ساران
هنغاريا	السيد إ• كوميفتش
	السيد ف • فاجدا
هولندا	السيد هـ • فاغماكرز

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • ح • فيلدز
	السيد م • د • باسبي
	السيدة م • ونستون
	السيد ر • سكوت
اليابان	السيد ى • اوكاوا
	السيد م • تكاهاشي
	السيد ت • كاواكيتا
يوغوسلافيا	السيد م • ميخايلوفتش
ممثلو الدول غير الأعضاء	
ايرلندا	السيد ف • م • هايز
	السيد ب • ماكدوناغ
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر • جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيعي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والثمانين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

وتستمر اللجنة اليوم في النظر في البند الأول من جدول أعمالها " حظر التجارب النووية"• وعلى أي حال ، يمكن للأعضاء الذين يرغبون في القاء بيانات حول أي موضوع آخر له صلة بعمل اللجنة أن يفعلوا ذلك •

وبداية ، اسمحوا لي أن أذكركم ، بأنه أثناء جلستنا العامة الأخيرة ، قدم مندوب اليابان الوثيقة CD/319 بشأن طلب موجه الى أمين عام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتعلق باستخدام الشبكة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية • وكما أعلنت في تلك المناسبة ، فقد طلبت من الأمانة أن توزع مشروع الرسالة الموجهة للأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بهذا الشأن ، وذلك للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها ••• ويرد هذا المشروع في ورقة العمل رقم ٧٣ • وسوف نقوم بالنظر في ورقة العمل خلال جلستنا العامة القادمة بالاضافة الى تقرير فريق الخبراء العلميين •

وعلى قائمة متحدثي اليوم ، يوجد ممثلو تشيكوسلوفاكيا والسويد وبلجيكا والصين وجمهورية المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا •

والآن أعطي الكلمة لأول متحدث على قائمتي ، ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، سعادة السفير فيعودا •

السيد فيغودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن شعوري بالأسف لأننا سنفقد زميلا آخر ، السفير فرونك من يوغوسلافيا ، وهو صديق قديم وشخصي لي كما أنه مندوب لدولة اشتراكية لها مع تشيكوسلوفاكيا علاقات طيبة جدا •• اننا نودع السفير فرونك بكل أسف ، ونتمنى له كل الخير في نشاطاته المقبلة •

يعتبر البند الأول من جدول أعمالنا ، حول حظر التجارب النووية ، حقيقة ، مسألة ذات أولوية قصوى ، حيث انه في بؤرة اهتمام هذا الجهاز الدولي الرئيسي للمفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح وأيضا كل المجتمع الدولي • وقد أبرزت أهميته في قرارات عديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة بما فيها وثيقة دولية هامة كالوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي أعيد تأكيد صلاحيتها بواسطة الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الثانية •

ان ما يسمى بمعاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء ، والتي أصبحت أداة هامة لكبح استحداث الأسلحة النووية وأيضا خطوة ضرورية تهدف الى حماية البيئة ، لا تشمل تجريب الأسلحة النووية تحت الأرض • والأكثر من ذلك ، لم تجد دولتان حائزتان للأسلحة النووية حتى الآن ضرورة للانضمام الى هذه المعاهدة• ولذلك فمن المفهوم تماما أن تناضل شعوب العالم ومعظم الدول لمدة أعوام طويلة للتوصل الى حظر غير مشروط لكل التجارب على الأسلحة النووية ••• ومن غير الضروري أن نشرح في هذا المحفل أن ابرام معاهدة لحظر التجارب على الأسلحة النووية يمثل خطوة هامة في اتجاه كبح سباق التسلح ويشكل عائقا في وجه ادخال مزيد من التحسينات على الأسلحة النووية ويقلل من خطر الحرب النووية • كما أن ابرام هذه المعاهدة سيؤدي ايضا الى تدعيم مبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك

بعدم اعطاء الدول الهادفة الى الحصول على أسلحة نووية امكانية اجراء تفجيرات نووية وهي التي تمثل مرحلة ضرورية لانتاج هذه الأسلحة •

وتوجه تشيكوسلوفاكيا اهتماما خاصا لوقف تجارب الأسلحة النووية • وقد شارك ممثلوها عام ١٩٥٨ في أول مؤتمر للخبراء بوقشت فيه امكانية الكشف عن انتهاكات لأى حظر محتمل للتجارب النووية • وفي ذلك الوقت ، توصل الخبراء الى النتيجة القائلة بأنه من الممكن انشاء نظام عملي وفعال لهذا الغرض •

لقد ساندنا في لجنة نزع السلاح ، وفي الأجهزة السابقة عليها ، كل المقترحات الهادفة الى التوصل السريع الى معاهدة لحظر تجريب الأسلحة النووية في كل وقت وفي كل الدوائر وباشتراك كل الدول بما فيها ، بالطبع ، كل الدول الحائزة للأسلحة النووية واقرار هذه المعاهدة • وقد كنا دائما نضم صوتنا الى صوت كل الذين دعوا للبدء في مفاوضات جادة في هذا الصدد ، ومن أجل انشاء فريق عامل حول هذا الموضوع •

نحن نرحب ببدء الفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية لمداولاته • وعلى أى حال ، فان ولاية الفريق ، في رأى وفدنا ، ليست متسعة بما فيه الكفاية وقد لاحظنا أن هذا الرأى يحظى بمشاركة عريضة في هذه الغرفة • ونعتقد أنه ليس من الحكمة ، أن نفرط في تحديد مجال مناقشاتنا ونركز فقط على بعض الأوجه الخاصة لهذه المشكلة ••• ان معالجة ولاية الفريق العامل بشكل يؤدى الى تجاهل جوانب أخرى هامة وحيوية غير التحقق والامتثال سوف يصبح عقبة حقيقية بالنسبة لعملنا • ويبدو واضحا أن مناقشة التحقق والامتثال لا يمكن أن تتم بمعزل عن الجوانب الأخرى ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص نطاق الحظر • ان منهجنا المتعلق بنشاط الفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية يقوم على افتراض أن أى شيء يتناوله الفريق يجب أن يسهم في التوصل المبكر الى مشروع اتفاق لحظر التجارب النووية ••• وسيكون من المفيد أن تتمكن لجنة نزع السلاح من اقرار تدابير تضمن التوصل الى مثل هذا الاتفاق بكل جوانبه •

وقد عبرنا عن رأينا في الاتجاه الذى يجب أن تتخذه نشاطات الفريق العامل المختص وفقا لولايته الحالية في وثيقة مجموعة البلدان الاشتراكية التي قدمها وفد جمهورية المانيا الديمقراطية في ١٦ آب/ أغسطس من هذا العام • نحن نرى أن البنود السبعة المقترحة تشكل هيكلا منطقيا وكاملا يمكن استخدامه كقاعدة لمفاوضات فعالة ومثمرة وهذه البنود هي :

وسائل التحقق الوطنية الفنية ؛

التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ،

لجنة الخبراء ؛

اجراءات التشاور ؛

التفتيش على الموقع ؛

اجراءات الشكاوى ؛

وامكانية انطباق الترتيبات بين طرفين أو أكثر •

وعلى مدى سنوات عديدة ، تناول الفريق العامل المختص للخبراء العلميين الجوانب الفنية لترتيبات دولية تعاونية لكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية • وقد شارك خبراؤنا في أعمال هذا الفريق منذ بدايتها • وقد قام الخبراء بعمل مفيد للتوصل الى حل فعال لمشكلة تحديد الظواهر الاهتزازية بواسطة الطرق الوطنية • ان التقارير المفصلة الواردة في الوثائق CCD/558 لعام ١٩٧٨ و CD/43 لعام ١٩٧٩ والتي تتضمن توصيات بشأن تبادل البيانات ، تشهد بحقيقة أنه لا توجد عقبات لا يمكن تخطيها من أجل التوصل الى نظام واقعي قائم على الامكانيات الموجودة في مجال الرصد الاهتزازي •

واسمحوا لي في هذا الصدد ، بأن أدلي ببضعة ملاحظات حول العلاقة بين حظر التجريب المحتمل والضمان الفني للتحقق • اننا نتفق جميعا على أن كشف وتحديد الظواهر الاهتزازية سيكون أداة فعالة لنظام التحقق من حظر التجريب النووي في المستقبل •• على أي حال ومن وجهة النظر الفنية البحتة ، من الواضح تماما أنه لا يمكن الاعتماد على كشف الظواهر مائة في المائة • ومن هنا ، فكل المناقشات حول ما يسمى ببداية الكشف والجهود الرامية لتعريفه بدقة قصوى قد تكون مثيرة للاهتمام ، لكنها في الوقت نفسه لا تخدم الغرض • فالمرء لا يمكنه أن يتلافى الأخذ في الاعتبار أن الطرق الاهتزازية لا تمثل الوسيلة الوحيدة للتحقق وأن التحقق والامتثال سيتم ضمانهما من خلال مجموعة من الاجراءات المختلفة •• نحن أيضا ننطلق من مفهوم أن التحقق من حظر التجريب النووي يجب أن يتم من خلال الوسائل الفنية الوطنية ، كما يجب أن يكفل التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية لكل دولة عضو امكانية الاطلاع على البيانات الاهتزازية ، أما عملية تحديد الظواهر فتقوم بها الدولة العضو من خلال وسائلها الوطنية الخاصة بها •• وبناء المراكز الدولية للبيانات يجب أن يضمن تبادل سهل وسريع ، يمكن الاعتماد عليه ، لبيانات الظواهر الاهتزازية • ووظائف مراكز البيانات هذه موضع مناقشة مفصلة في الوقت الحالي •

لقد برهنت النتائج التي حققها حتى الآن فريق الخبراء ، على أن نظام التبادل الدولي للمعلومات الاهتزازية والذي يتم الحصول عليه من خلال الوسائل الوطنية قد وصل الى مستوى عال من الثقة فيما يتعلق ببعض جوانبه التي تم اختبارها على أساس التجارب الدولية • هذه النتائج تؤيد أيضا الرأي القائل بأن كل نظام للتحقق يجب أن يكون متطابقا مع القدرات الفنية لكل الدول الأطراف في المعاهدة المقبلة مع ضمان حقوق والتزامات متساوية بالنسبة للجميع • ونعتقد أن هذا جانب هام جدا اذا ما أردنا انشاء نظام واقعي وفعال • وليكن من الملاحظ أيضا ، أنه حتى مع استمرار بعض المشكلات الفنية ، فانه من الممكن دائما تخطيها طالما أن كل الأطراف المعنية تبدي حسن النية والاستعداد للعثور على حل مقبول •

ولا شك ، أن التطورات الحالية تؤدي الى النتيجة القائلة بأن الجوانب الفنية للتحقق يجب أن تخضع لمفهوم شامل للاتفاق المقبل بكافة جوانبه • ولا يمكن أن نتخذ قرارا بشأن التحقق قبل أن نعرف ما سيكون عليه نطاق الاتفاق ، وبدون أن نعرف ما اذا كانت مدة هذا الاتفاق غير محددة وما اذا كانت كل الدول ، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف تشترك فيه •• فاحتياجات التحقق والامتثال لا يمكن أن تنبثق الا عن بحث عميق للاتفاق المقبل بكل جوانبه • وحتى لو رغبنا في الالتزام التام بالولاية الحالية للفريق العامل المختص ، فانه من الصعب مناقشة التحقق والامتثال بأي قدر من الجدية بمعزل عن الأحكام الأخرى الأساسية للحظر المقبل •

منذ عامين ، وبعد أن درسنا التقرير الثلاثي المقدم الى لجنة نزع السلاح (وثيقة CD/130) استطعنا أن نلاحظ التقدم الذى تم احرازه في المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول حظر التجارب النووية • واستطعنا أيضا أن نأخذ في اعتبارنا بمزيد من الرضا أن المفاوضين الثلاثة " مصممون على بذل أقصى جهودهم والتحلي بالارادة اللازمة والمثابرة من أجل التوصل بالمفاوضات الى نتيجة ناجحة وسريعة " الفقرة ٢٥ من التقرير الثلاثي •

ومع ذلك ، فقد شهدنا حديثا ، تحول خطير في مدخل الولايات المتحدة الى هذه المسألة ذات الأولوية • وهذا مما يثير قلقنا العميق ، لأن موضوع المخاطرة هو اما الاستمرار في سباق التسلح النووى واما كبحه بشكل فعال ، أو اما تدعيم السلم الدولي واما تقويض دعائمه •• ان قرار رئيس الولايات المتحدة ريغان بعدم استئناف المفاوضات الثلاثية ، ورفضه التصديق على اتفاق الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض واتفاق التفجيرات النووية تحت الأرض اللذين تم توقيعهما في ١٩٧٤ و ١٩٧٦ على التوالي ، وجهود الولايات المتحدة لاستمرار تنفيذ برنامج موسع لتجارب الأسلحة النووية التي تتخطى الحد المتفق عليه وهو ١٥٠ كيلوطن والاجراءات الأخرى الملموسة المتخذة تحديا لمطالبة شعوب العالم بمنع خطر نشوب الحرب النووية لا يمكن أن تضمن لأى شخص أن الولايات المتحدة تنظر بجدية في امكانية ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية سواء كان ذلك الآن أو فيما بعد •

لذلك ، فليس من المشجع أن نلاحظ أنه من بين كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لا توجد الا دولة واحدة فقط أبدت ارادتها السياسية واستعدادها للمشاركة بنشاط في التوصل الى حظر للتجارب النووية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح وباستئناف المفاوضات الثلاثية • نحن نأسف لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستعدتان لتناول الجوانب المتعلقة بالتحقق والامتثال فقط • ونرى أيضا أنه مما يؤسف له بشدة أن دولتين حائزتين للأسلحة النووية ، الصين وفرنسا ، لا تجدان من الضرورى المشاركة في نشاطات الفريق العامل المختص ، الذى اتفقت على انشائه غالبية الدول الأعضاء منذ مدة طويلة • وأيا كان تقديرها الخاص للموقف الحالي ، فيجب على كل الدول الممثلة في هذا الجهاز أن تبذل قصارى جهودها للاسهام في اقرار اجراءات هادفة الى كبح سباق التسلح ، لا سيما في المجال النووى • لذلك فنحن نتفق تماما مع السفير فان دونغن من هولندا الذى قال في ١٧ آب/ أغسطس ان " حظر الأسلحة النووية عظيم لدرجة أننا نجد صعوبة في قبول النظريات القائلة بأنه بالنسبة لبعض الدول يعد استمرار التجريب من أجل دعم قدراتها النووية ضرورة قبل النظر في أى ايقاف لهذه التجارب " •

وختاما ، أود أن أعرب عن اعتقادى بأن لجنة نزع السلاح ، بكل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ممثلة فيها ، يمكنها بلا شك أن تلعب دورا هاما في حل المشاكل المتعلقة بحظر تجارب الأسلحة النووية • وعلى أى حال ، فالارادة السياسية لكل الدول وعلى رأسها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، للاشتراك بنشاط في تلك الجهود ، تعتبر شرطا أساسيا للنجاح •

السيد هلتنيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، سوف ألقي اليوم بيانا حول مسألة حظر التجارب النووية بصفتي رئيسا للوفد السويدى بالنيابة •

ان انجاز معاهدة لحظر التجارب النووية سيكون واحدة من أهم الخطوات في طريق ايقاف وارتداد سباق التسلح النووى • لقد كانت سياسة السويد الثابتة ، ولسنوات طويلة ، هي بذل كل

ما في وسعها لتعزيز هذا الهدف • وبالنسبة لنا ، يستمد الحظر الشامل للتجريب النووى كل أهميته من كونه وسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية وأيضا برهان على اهتمام القوى الحائزة للأسلحة النووية أخيرا بالدخول في مرحلة من التقييد النووى المتبادل •

وكجزء من جهودها للتوصل الى مثل هذه المعاهدة ، قدمت السويد في عام ١٩٧٧ مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجريب النووى (CCD/526/Rev.1) • وفي نية وفد السويد تقديم صورة منقحة من هذا المشروع ، آملا أن يكون ذلك خلال دورة الربيع لعام ١٩٨٣ • وفي مراجعة مشروعنا الحالي لمعاهدة للحظر الشامل للتجريب النووى ، سوف نأخذ في الاعتبار التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٧٧ • وأحد العوامل السياسية الهامة هي ادارة المفاوضات الثلاثية حول هذا الموضوع • ويشعر وفد السويد بعميق الأسف للقرار الحديث الذى اتخذه أحد الأطراف بعدم استئناف تلك المفاوضات •

لقد قدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة آخر تقرير للمفاوضات الثلاثية في تموز/ يوليه ١٩٨٠ • وحتى لو كان هذا التقرير قد أعطانا بعض المعلومات المثيرة للاهتمام ، الا أننا نشعر أن تقريرا أكثر شمولا لهذه المناقشات يمكن أن يمد لجنة نزع السلاح بخلفية معلومات قيمة من أجل المفاوضات حول معاهدة حظر التجريب النووى داخل هذا الجهاز • لذلك فان السويد تحث الأطراف الثلاثية على تقديم تقرير كامل حول ما تم انجازه والعقبات التي ما زالت قائمة الى لجنة نزع السلاح في أقرب فرصة ممكنة •

ان مسائل نزع السلاح النووى وعدم انتشار الأسلحة النووية تخص كل بلدان العالم وحتى يكون حظر التجريب ذا فعالية ، فيجب أن يكون مصمما بحيث يحظى بانضمام عالمي • فالاتفاق على معاهدة مقبلة داخل هذه اللجنة يتيح فرصة معقولة لاجتذاب هذا الانضمام • فلجنة نزع السلاح باعتبارها الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، هي بحق المحفل الملائم للمفاوضات حول حظر التجريب النووى •

تشعر السويد ، مثل بلدان أخرى كثيرة ، بأسف صادق لعدم اشتراك الصين وفرنسا في عمل الفريق العامل المختص • ونأمل أن تعيدا النظر في موقفهما في هذا الشأن •

فيما يتعلق بنطاق معاهدة حظر التجريب المقبلة ، فهدفنا هو التوصل الى معاهدة شاملة تحظر كل تجارب التفجيرات النووية في كل المجالات ، في كل الأوقات • هذا الهدف يمكن تحقيقه في خطوة واحدة أو في خطوات متعددة • فيما يتعلق بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية، يرى الوفد السويدى أن ضرورة انجاز معاهدة لحظر التجريب النووى يجب أن تحصل على أسبقية بالنسبة للفوائد المستقبلية التي يمكن جنيها من وراء مثل هذه التفجيرات • ووفدى مستعد للنظر في كل الاقتراحات الجادة بهذا الشأن •

ان توافق الآراء الذى تم أخيرا التوصل اليه داخل هذه اللجنة حول انشاء فريق عامل مختص بحظر التجارب النووية ، يعتبر مصدرا لشعور وفدى بالرضا • وولاية هذا الفريق في رأى الوفد السويدى ووفود أخرى كثيرة هي بوضوح ، غير مرضية لغرض مفاوضات حقيقية حول حظر تجريب شامل ولذلك يجب تحسينها • على أى حال ، هي تقدم في الوقت الحالي ، الامكانية الوحيدة المتاحة للبدء ، على الأقل، في عملية التفاوض • ويجب بذل جهد حقيقي للنظر جوهريا في جوانب

التحقق والامتثال لحظر التجريب النووى ، كما يتضح من ولاية الفريق العامل المختص • وأمل أن نتمكن من قطع شوط معقول داخل الفريق في الاعداد لمفاوضات حقيقية حول حظر التجريب النووى •

في الجلسة العامة يوم ١٢ آب/ أغسطس، وبعد قبوله لرئاسة الفريق العامل المختص، قال السفير ليدجارد في البيان الذى القاه ما يلي : " أود أن أؤكد على اننا قلنا هذه المهمة بشرط محدد وهو أن تتعاون القوتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية باخلاص لانجاز ما يمكن انجازه من خلال ولا يتنا " • ولا أكاد أكون في حاجة الى ابراز أهمية هذه الفرضية أكثر من ذلك • فلن يكون من الممكن تحقيق تقدم داخل الفريق العامل الا بالتعاون النشط بين كل المشتركين لا سيما القوى الرائدة الحائزة للأسلحة النووية •

لقد كررت بعض البلدان دعواها بأن غياب طرق التحقق الملائم هو العائق الأساسي في طريق معاهدة حظر التجريب الشامل • وقد توفر الآن الوقت والمكان للبدء في حل تلك القضايا الهامة الخاصة بالتحقق في اطار متعدد الأطراف • لذلك ، فان وفدى يتوقع أن كل البلدان تعزم الآن القيام بمناقشات جادة لهذه الموضوعات •

وأود الآن أن أتناول بعض الجوانب الهامة للمسائل المتعلقة بالتحقق من الامتثال لحظر التجريب النووى ، والتي يرى وفدى أنه يجب معالجتها بموجب ولاية الفريق العامل المختص •

وأحد مسائل التحقق التي يعلق عليها بلدى أهمية كبيرة هي مسألة نظام دولي للتحقق • فمن واجب كل الأطراف ومن حقهم أيضا الاشتراك في التحقق من معاهدة حظر التجريب النووى • وعلى كل حال ، فقد يكون للبلدان ، امكانيات فنية مختلفة تماما للتحقق من المعاهدة بواسطة وسائلها الوطنية وحدها ، وذلك وفقا لمواقعها الجغرافية والطرق الفنية المتاحة ولأى ظروف أخرى •

فالغرض من نظام دولي للتحقق هو معادلة مثل هذه الاختلافات ومساعدة كل الأطراف في عملية رصد المعاهدة • ان النظام الدولي للتحقق يعطي كل الأطراف أساسا نفس امكانيات رصد المعاهدة ، وذلك بما يوفره من اطلاع سهل وسريع على البيانات التي تم تجميعها وتحليلها مسبقا والتسجيلات التي تم الحصول عليها وفقا لأساس شامل • ولاستيفاء هذه المتطلبات العامة ، يجب أن يكون لدى النظام الدولي للتحقق القدرة على توفير المعلومات والبيانات والتسجيلات الكافية كأساس للتحقق من المعاهدة • وعلى ذلك ، فيجب على نظام التحقق الدولي أن يكون نظاما متقدما وحديثا تتوفر له الأجهزة الفنية والقدرات التي لا يقل مستواها عن تلك المتاحة للبلدان المنفردة • كما يجب أن تتوفر لدى النظام الدولي للتحقق القدرة على توفير المعلومات والبيانات في شكل مفيد لكل الأطراف •

معظم نظم التحقق الشاملة تميل الى انتاج كم هائل من البيانات الأساسية ، التي يعد تناولها وتحليلها واجبا بالغ الصعوبة وباهظ التكاليف بالنسبة لمعظم البلدان • والأكثر من ذلك ، أنه لا توجد أسباب سياسية أو فنية لا يمكن معها القيام بتلك التحليلات الأساسية والقياسية ، الضرورية على أى حال ، في مراكز البيانات الدولية • وستظهر الحاجة لمثل هذه المراكز لاعطاء كل البلدان فرصة عادلة لرصد حظر التجريب النووى • لذلك ، فان التحليلات في مراكز البيانات الدولية ، يجب أن تستفيد من أحدث التطورات العلمية والفنية وأن تستند الى كل البيانات التي ينتجها ويتيح الاطلاع عليها نظام التحقق الدولي • وأى تحديد للبيانات التي سوف تستخدم في مراكز البيانات الدولية سوف يخفض الى حد كبير من كفاءة نظام التحقق الدولي • وبالنسبة للبلدان

التي تعتمد على خدمات مراكز البيانات الدولي ، سيكون من الصعب قبول مثل هذه التفرقة في داخل نظام التحقق الدولي •

لقد أعلنت الحكومة السويدية ، في مناسبات عديدة عن استعدادها لانشاء وتشغيل وتمويل مركز دولي للبيانات في السويد • وقد اقيم مركز بيانات تجريبي يهدف الى تطوير الوسائل والاجراءات المستخدمة في مراكز البيانات الدولية ، وذلك كجزء من الأبحاث الوطنية حول التحقق من حظر التجريب في السويد • وقد تم تقديم عرض مفصل لنتائج تلك الأبحاث في الفريق العامل للخبراء العلميين •

لقد نظر الفريق العامل للخبراء العلميين بعمق في استخدام التدابير الاهتزازية التعاونية كجزء من نظام التحقق الدولي • ويرى وفد السويد أن عمل فريق الخبراء سوف يقدم أساسا طيبا لوضع تصميم لدور رصد الاهتزازات في داخل النظام الدولي للتحقق • وعلى أى حال ، فمن الأهمية بمكان ، أن تؤخذ في الاعتبار أحدث التطورات العلمية والفنية ونتائجها في كل مكونات النظام الشامل • لذلك ، فان مزيدا من التحديث للنظام الشامل لرصد الاهتزازات يعتبر مهمة ضرورية للفريق العامل للخبراء العلميين في اطار ولايته الحالية •

وفي الربيع الماضي ، أثارت السويد سؤالا حول ما اذا كان يجب أن يتضمن النظام الدولي للتحقق على شبكة للكشف الشامل عن النشاط الاشعاعي الجوى ، بالاضافة الى طرق رصد الاهتزازات ، وذلك للبحث عن التفجيرات النووية الخفية في طبقات الجو السفلى (CD/257)• فمثل هذه التفجيرات ، المحظورة بموجب معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٣ ، قد تم رصدها حتى اليوم بواسطة وسائل التحقق الوطنية فقط •

ان عينات من النشاط الاشعاعي الجوى هي الوسيلة الواضحة للكشف عن التفجيرات النووية في الغلاف الجوى وهي أيضا وسيلة يجب أن تستفيد الى حد كبير من التعاون الدولي ، اذ انه من الصعب على أى دولة أن تنشئ بنفسها شبكة ذات تغطية كافية وشاملة • لذلك ، فالوفد السويدى يشعر بأنه يجب بحث امكانيات انشاء شبكة شاملة للكشف عن النشاط الجوى الاشعاعي ، مماثلة لشبكة الرصد الاهتزازى • مثل هذه الشبكة سوف تعطي ، بصفة أساسية ، لكل الأطراف نفس القدرة على كشف النشاط الاشعاعي من التفجيرات النووية في الغلاف الجوى •

ويمكن للوسائل الفنية الأخرى أن توفر معلومات قيمة بالنسبة لرصد حظر التجريب ، مثل تسجيل الأصوات ذات التردد المنخفض والموجات الانجذابية في الغلاف الجوى ، ومقاييس كهرومغناطيسية مشابهة لتلك المستخدمة لتسجيل شحنات البرق ومقاييس سمعية مائية للموجات الصوتية في أعماق المحيطات • مثل هذه التسجيلات السمعية المائية يمكن أيضا أن تحسن من قدرات رصد التفجيرات تحت الأرض في مناطق المحيطات حيث يوجد القليل من محطات الرصد الاهتزازى •

ولا يجب النظر الى ادخال تدابير التحقق بالاضافة الى وسائل الرصد الاهتزازى المعترف بها بوجه عام على أنها محاولة لاطالة المناقشة حول التحقق أو جعل عملية حل قضايا التحقق أكثر صعوبة • فالغرض هو مجرد استكشاف الفوائد الكامنة في كل الوسائل الفنية للتحقق واتاحة هذه الوسائل ، في حالة ثبوت فوائدها ، لكل الأطراف في معاهدة حظر التجريب المقبلة وليس قصرها على عدد محدود من البلدان المجهزة تجهيزا جيدا •

وأخيرا ، أود أن أتناول باختصار بعض الجوانب التأسيسية للتحقق والامتثال •

عند تنفيذ المعاهدة ، سوف يثار عدد من القضايا الفنية والسياسية ، وعلى ذلك، فمن الضروري وجود آلية يمكنها تناول مثل هذه القضايا على مستويات مناسبة من الكفاية والسلطة • فبالاضافة للترتيبات الخاصة بالمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف ، ترى السويد ضرورة انشاء لجنتين لهما أمانة مشتركة •

احدى اللجنتين ستكون لجنة فنية يعهد اليها بمهمة الاشراف على عمل نظام التحقق الدولي وحل أى مشكلة فنية قد تظهر أثناء عمل هذا النظام • كما يجب أن تتابع أيضا التطورات العلمية والفنية في المجالات المتصلة بالنظام الدولي للتحقق • والأكثر من ذلك ، يجب أن يعهد الى هذه اللجنة باقتراح التحديث الفني لهذا النظام • وهناك مهمة أخرى وهي توفير منبر للمناقشات الفنية حول الظواهر التي تمت ملاحظتها ، والتي قد تطلب البلدان مزيدا من الايضاحات حولها • ويمكن للجنة أن تكون مسؤولة أيضا عن ادارة عمليات التفتيش على الموقع من الناحية الفنية •

أما اللجنة الأخرى ، التي سيطلق عليها اسم اللجنة الاستشارية ، ستكون جهازا سياسيا توكل اليه مهمة الاشراف على عمل المعاهدة ككل • وتكون هذه اللجنة بمثابة منبر للمناقشات السياسية للقضايا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة ، بما فيها التحقق • وفي هذا الصدد ، سوف تتلقى اللجنة ، من بين أشياء أخرى ، طلبات القيام بعمليات التفتيش على الموقع ونتائج هذه العمليات • وسوف تقوم هذه اللجنة أيضا بالاشراف على عمل اللجنة الفنية • ويمكن للجنة الاستشارية أن تقوم أيضا بالتخطيط والاعداد لمؤتمرات المراجعة اللازمة •

وختاما ، أود أن أؤكد ثانية على أن الحكومة السويدية سوف تستمر في بذل كل الجهود في لجنة نزع السلاح ، وفي فريقها العامل المختص بحظر التجريب النووى وفي الفريق المختص بالخبراء العلميين للاسهام في التقدم نحو معاهدة شاملة لحظر التجريب • وتأمل السويد ، في أن تكون كل البلدان ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مستعدة الآن للاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها الدولية في هذا الصدد • فالوقت عامل حاسم • لذلك ، لا يجب تأجيل المعالجة الجادة والملموسة لهذا الموضوع الهام أكثر من ذلك ، حتى لو كنا مضطرين ، حتى الآن على الأقل، للعمل وفق ولاية غير مرضية تماما •

السيد أونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : سوف أكرس بياني اليوم للبند الأول من جدول أعمالنا ، حظر التجريب النووى ، وهو موضوع مازالت حكومتي تعلق عليه أهمية قصوى •

في الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل، قلت انه من الأهمية بمكان بالنسبة لهذا الجهاز الجديد أن ينتهز الفرصة المتاحة له لتعريف مجريات العمل المؤدية الى مفاوضات حول حظر التجريب النووى • وذلك على الرغم ، أو ربما كان ذلك بسبب ، عدد من العوامل التي تبدو غير مواتية ، خاصة توقف المفاوضات الثلاثية وأيضا حقيقة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تقول انها لا تستطيع في هذه المرحلة ، مناقشة ظروف احتمال انضمامها الى اتفاق حول حظر التجريب•

والأسف الذى قد نشعر به في مثل هذه الظروف سيكون بلا جدوى اذا ما كان سيضعف من عزمنا على تنفيذ قرار اللجنة " بتيسير التقدم نحو التفاوض لحظر التجريب النووى " •

وبالمثل، فان الطبيعة التقييدية لولاية الفريق العامل ، لا ينبغي أن تكون عقبة في وجه التقدم الذى نرجوه في هذا المجال • كما أنه من غير المفيد في هذه المرحلة ، بدء النقاش حول طبيعة وتفسير هذه الولاية أو تطورها في المستقبل •

لقد أظهرت التجربة الحديثة للفريق العامل للأسلحة الكيميائية أنه من الممكن القيام بعمل مفيد في اطار ولاية محدودة •

وعلى أى حال، فان قدرا من المرونة يجب أن يظهر في اسلوبنا في الاقتراب من عمل هذا الفريق الجديد • وفي هذا الصدد ، فان البيانات الأولى التي القيت حول هذا الموضوع تبدو مشجعة ، لا سيما بيان وفد الولايات المتحدة •

وعلى أى حال ، فان ما يبدو على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا ، هو أن الولاية تمس قلب موضوع حظر التجريب ، وأعني المسائل المتعلقة بالتحقق والامتثال • فحل هذه المشكلات كان مجرد خطوط عامة أثناء المحادثات الثلاثية ، وسواء أردنا أو لم نرد ، فهذه المشكلات مازالت المفتاح الأساسي لأى اتفاق دولي محتمل حول حظر التجريب •

ان تقرير الأمين العام المتضمن لدراسة حول الحظر الشامل للتجريب النووى ، والذى تم تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، يذكر بحق أن " مشكلات التحقق من حظر شامل للتجريب النووى تختلف بالضرورة ، في جوانب هامة ، عن تلك الخاصة بالتحقق من معاهدة الحظر الجزئي للتجريب والموقعة في عام ١٩٦٣ " •

ويبدو لنا، على ذلك ، أنه من الحق أن نكرس كل اهتمامنا لتلك المشكلات خلال المرحلة الأولية •

وتتوقف فاعلية عملنا الى حد كبير على القواعد التي ننطلق منها • ومن المهم في هذه المرحلة الأولية أن نتفق ، دون أى مساس بمواقف الدول — وأكرر دون مساس بمواقف الدول — على فرضية للعمل ، والتي لا يمكن أن تكون الا الحظر الكامل والشامل لكل التجارب النووية •

ويتميز هذا المنهج بالموضوعية ، حيث انه ينطبق مع الهدف الوارد في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ •

كما أنه يتميز بعدم تحويل اهتمامنا الى مناقشة أمور ، ليست اللجنة في موقف يسمح بحلها في الوقت الحاضر • وأفكر على وجه التحديد في موضوع التفجيرات النووية السلمية •

مثل هذا المنهج يعني العمل على تحديد متطلبات التحقق من الغياب الكامل للتفجيرات النووية • وهذا التحقق أساسي اذ ان التجارب السرية قد تعطي البلد الذى يقوم بها ميزة عسكرية غير مقبولة •

وأود هنا أن أبدى تعليقا هامشيا لن يجده زملائي في نص بياني الذى تم توزيعه • أود أن أعرب عن أسفي لتأخر اقرار برنامج عمل الفريق العامل • ومن المؤسف ، ألا تتمكن كل الوفود من البرهنة على المرونة الكافية ، فيما يتعلق بموضوع يعتبر ثانويا ، وذلك حتى يمكن البدء في المناقشات الجوهرية في أسرع وقت ممكن • لقد تمددت ثلاثة اجتماعات للفريق العامل على الأقل، في الوقت الذى كان فيه اقرار الوثيقة التي اقترحها الرئيس السويدى ، لن يمس بأى حال بالمواقف الوطنية حول مختلف الموضوعات محل المناقشة ، وأود أن أوجه نداء من أجل اجراء مفاوضات

أو مشاورات اليوم ، حتى لا نكون مضطرين عند اجتماع الفريق العامل بعد ظهر الغد ، الى تبديد مزيد من الوقت في مناقشات ، أعتبرها ، أنا شخصيا ، ثانوية للغاية • وينبغي أن نبدأ في أسرع وقت ممكن ، في مناقشة لب الموضوع وأقصد مناقشة النقاط التي اقترحها الوفد السويدي •

ويعتقد وفدي أيضا أن عملنا يجب أن يستند الى منهج سياسي وقانوني بدلا من أن يدخل في تفاصيل تقنية زائفة لن تساعدنا على الأقل وقد تثير مناقشات لا طائل منها ، على سبيل المثال ، المستوى المقبول للتحقق • وقد أظهرت التجربة أنه في هذا المجال ، يتم تحديد مستوى التحقق في مرحلة انتقالية بعد المفاوضات لا قبلها •

من الواضح أن فريق الخبراء العلميين الخاص بكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية يقدم الدعم الفني اللازم لعملنا • وعلى العلاقات بين فريق الخبراء والفريق العامل أن تكون وثيقة ومرنة في الوقت نفسه دون أي حاجة لأن يكون أحد الفريقين تابعا للآخر • واشتراك رئيس فريق الخبراء في مناقشات الفريق العامل - وهو ما نرحب به جميعا - يجب أن يكون كافيا بحيث يحقق التنسيق بين نشاطات الجهازين •

وكما قلت سابقا ، فان متطلبات التحقق من أجل حظر شامل هي بطبيعتها أكثر تشددا من تلك اللازمة للحظر الجزئي •

ويقول تقرير الأمين العام ، الذي أشرت اليه من قبل ، انه في حالة الحظر الشامل " قد يكون من غير الممكن الحصول على ضمان باحترام الحظر ، وذلك من خلال وسائل الأطراف نفسها • لذلك يجب ادراج أحكام خاصة بالتحقق بواسطة وسائل وطنية ودولية معا •• " •

والتحقق بالوسائل الوطنية قد يرضي ، في أحوال معينة ، الدولة التي تملك هذه الوسائل • لكن هذه الفرضية تميل الى التفاؤل كما نعلم • الأكثر من هذا ، أن الدول التي لا تملك مثل هذه الوسائل الوطنية قد تضطر الى الاعتماد على حكم طرف ثالث • وأخيرا ، فاستخدام هذه الوسائل الوطنية لا ينطبق مع التنسيق الدولي المفصل ، اذ ان كل دولة سيكون لها الحق السيادي في استخدام هذه الوسائل فيما تراه ملائما • لذلك ، وبوجه عام ، يمكننا أن نقصر أنفسنا ، في حالة اتفاقية دولية ، على الاتفاق على أن الأطراف يمكنهم استخدام الوسائل الوطنية ويتعهدون بعدم التدخل في استخدام مثل هذه الوسائل • والأحكام ذات الصلة باضطلاع دولة ثالثة على المعلومات التي تم جمعها بواسطة الوسائل الوطنية يمكن اخضاعها أيضا الى اتفاقات محتملة • لكن لا يمكن لأي أحكام من هذا النوع أن تحل محل نظام دولي للتحقق • فمثل هذا النظام يبدو أساسيا في الوقت الحاضر • اذ انه لو افترضنا وجود حظر شامل للتجريب ، فلن يكون من الممكن بعد ذلك استبدال التفجيرات الجوفية النووية بتفجيرات في محيطات أخرى ، كما كان الحال بعد اقرار معاهدة ١٩٦٣ • فهذه المعاهدة لم تقدم أي نظام دولي للتحقق ، ويرجع ذلك أساسا الى التكاليف المرتفعة للتكتم ومخاطر الكشف عن التفجيرات السرية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء • لكن الحظر الشامل للتفجيرات سوف يخضع بالضرورة للتحقق ، كما أن الترتيبات الدقيقة للتحقق الدولي بما فيها امكانية التفتيش على الموقع ستكون ضرورية في كل المراحل ، سواء كان ذلك للفحص الدوري أو لتقصي الحقائق في حالة وجود شكوك أو اشتباهات •

من الواضح أن التحقق عن طريق الرصد الاهتزازي سيكون أحد العناصر الرئيسية في النظام الشامل للتحقق من الامتثال لحظر التجارب الجوفية •

ونحن نعلق ، في هذا الصدد ، أهمية قصوى على نشاطات فريق الخبراء العلميين ، الذى اشتركت بلجيكا في عضويته منذ البداية • كان أحد اهتماماتنا الأولى ، عندما أصبحت بلجيكا عضوا في لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٩ ، هو تدعيم الروابط بين اللجنة وفريق الخبراء• وقد حدث ذلك في الاجتماع غير الرسمي للجنة في ١٨ تموز/ يوليه ١٩٨٠ بالاشتراك مع أعضاء فريق الخبراء •

وفيما يتعلق بعمل فريق الخبراء ، يبدو لي من اللازم أن يتم المزيد من التحقق من قيمة التبادل الدولي للبيانات بواسطة التجارب • لذلك ، فنحن نأمل أن يكون من الممكن اجراء تجربة لنقل البيانات على المستوى الشامل، عن طريق اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول •

كما يجب على المؤتمر القادم للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، أن تتيح فرصة لتوصيح الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المنظمة ــ لاسيما شبكة اتصالاتها السلكية واللاسلكية الشاملة ــ في تبادل البيانات على المستوى الدولي • وتتضمن الوثيقة التي وزعها وفد اليابان مؤخرا اقتراحات مفيدة في هذا الصدد ونعتقد أن لجنة نزع السلاح ينبغي أن تتخذ قرارا بشأنها بأسرع ما يمكن •

ان توزيع محطات الرصد الاهتزازى التي قد تشترك في شبكة تبادل البيانات هو موضوع آخر يجب أن نستمر في منحه أقصى عناية • هنا ، أيضا ، لاحظنا اتفاقا واسعا مؤيدا لأقصى تمثيل جغرافي ممكن ، على أن يوضع في الاعتبار، بوجه خاص، عدم كفاية محطات الرصد الاهتزازى في نصف الكرة الجنوبي ، وأيضا المزايا السياسية لانضمام عدد كبير من الدول الى نظام دولي للتحقق • ونحن ندرك ، على أى حال ، أن التوصل الى هذا الهدف سوف يثير مشاكل كثيرة فيما يتعلق بسهولة حصول الدول على التكنولوجيا المطلوبة ، خاصة فيما يتعلق بالاستخلاص الآلي للمؤشرات الاهتزازية •

ويحتاج وضع تبادل البيانات الخاصة بشكل الموجة أو بيانات المستوى الثاني الى التوضيح •

وبما ان التقنيات الجديدة قد أصبحت الآن متاحة لاستخلاص مثل هذه البيانات تجعل من السهل تعيين موقع وعمق ومدى الظواهر الاهتزازية مما يجعل هذه البيانات على نفس مستوى أهمية بيانات المستوى الأول ، وهي الخاصة بالمؤشرات الأساسية للكشف عن الاشارات الاهتزازية ، ألا يجدر بنا أن نبحث في امكانية الابلاغ عن بيانات المستوى الثاني بشكل دورى بدلا من ابلاغها فقط بناء على " طلب مسبق " ؟

وينبغي علينا بالمثل ، أن نفكر في الوضع " الدولي " لمحطات الرصد الاهتزازى الوطنية المشتركة في الشبكة بالاضافة الى وضع مراكز البيانات الدولية •

ولعل الوثيقة CD/95 التي قدمتها استراليا ، تشكل قاعدة مفيدة للبحث في هذا الصدد •

لكن من الممكن ألا يكون التحقق بواسطة الرصد الاهتزازى كافيا للوفاء باحتياجات التحقق الدولي • وهذا شيء ينبغي علينا أن نحاول تحديده •

ألا يجدر بنا على سبيل المثال ، أن نبحث عن طرق اضافية للتحقق مثل مراقبة الأنشطة الاشعاعية في الغلاف الجوى ؟

هل مثل هذه المراقبة قادرة على أن تحدد بشكل مؤكد الارسال الاشعاعي الجوى الناتج عن التفجيرات الجوفية ؟

هل ستكون هذه الطريقة فعالة في حالة اجراء التفجيرات على مستوى متناهي الصغر ؟

ألا يجدر بنا أن نقصر وسيلة الكشف هذه على التحقق من التفجيرات السرية المحتملة في الغلاف الجوى أو تهديد الشكوك المشابهة لتلك التي أحاطت بحادث ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩، بالقرب من ساحل جنوب افريقيا ؟

ان محاولاتنا لتقديم اجابات أولية على أسئلة من النوع الذى طرحته الآن سيكون لها تبعاتها على مراجعة ولاية فريق الخبراء وكذلك على توسيع عضويته ، اذا ما ظهرت ضرورة الالتجاء الى طرق أخرى للكشف بالاضافة الى طريقة الرصد الاهتزازى •

كما يمكن النظر في طرق أخرى ، اذا ما أمكن بواسطتها جعل التحقق أكثر معقولية دون جعل أحكام الاتفاق الدولي أكثر تعقيدا بلا داعي •

وعلى سبيل المثال ، فقد يمكن تخطي الصعوبة المتعلقة بالتمييز بين التفجيرات النووية الصغيرة والتفجيرات الكيميائية الضخمة وذلك بواسطة اجراءات الابلاغ المسبق والتحقق من هذا الابلاغ •

التفتيش على الموقع جانب آخر أساسي للتحقق الدولي • ويبدو أن المواقف السياسية في هذا الصدد قد تطورت في الأعوام الأخيرة • ويعتبر البروتوكول الملحق بالمعاهدة السوفياتية الأمريكية لعام ١٩٧٦ حول التفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية تطورا هاما في هذا المجال •

وقد ظهرت لنا مؤشرات أخرى لهذا التطور في مجالات أخرى ، وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والتحقق في الجزء المدني من دورة الوقود النووى •

وينبغي للتفتيش على الموقع أن يشكل جزءا من كل من اجراءات الرقابة الدورية واجراءات تقصي الحقائق في حالات التشكك أو الاشتباه •

هنا أيضا سيكون علينا تحديد هذه الاجراءات بالتفصيل مع الاهتمام بما يبدو وكأنه مبدأ جديد ومفيد فيما يتعلق بالتحقق وهو مبدأ الحد الأدنى اللازم من الاقتحام •

وفي ختام هذا البيان ، أود أن أعرب عن أملي في أننا لن نبدد الفرصة التي خلقناها لأنفسنا بانشاء الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى •

ومهمتنا الأولى يجب أن تكون تحديد المشكلات • والآن وقد أشرت الى عدد منها ، يبدو لي أنها متعددة ومعقدة • وسيكون علينا بعد ذلك أن نقترح الحلول ونحاول التنسيق بينها •

وأعتقد ، أنه بهذه الطريقة ، يمكن للجنة أن تقدم أحسن اسهام في سبيل التوصل الى الهدف الأساسي لحظر التجريب النووى •

السيد تيان يي (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس ، أود اليوم أن أبدى بصعة ملاحظات على مسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى وهي مسألة محل اهتمام عالمي •

لكني أود أولا ، وباسم الوفد الصيني ، أن أعرب عن ترحيبنا الحار بزميلنا الجديد ، السفير كانوك من البيرو • وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عرفاننا لزملائنا الذين تركونا أو سيتركوننا وذلك لما قدموه من اسهام في عمل هذه اللجنة ونتمنى لهم الكثير من النجاح في واجباتهم القادمة • وأشير في هذا الصدد الى السفير فينكا تسوارآن من الهند والسفير صلاح باي من الجزائر والسفير فرونك من يوغوسلافيا •

في السنوات الأخيرة ، أدى تكثيف سباق التسلح النووي بين القوى العظمى وزيادة استعداداتها للحرب النووية الى وضع شعوب العالم في الظل الحالك لخطر التهديد النووي • وتطلب الشعوب بالحاح تناول قضية نزع السلاح النووي على أساس من الأولوية واتخاذ الترتيبات الفعالة لمنع الحرب النووية • وتظهر الحملات المضادة للأسلحة النووية ، التي جرت على نطاق واسع في بعض مناطق العالم الرغبة القوية لدى شعوب كل البلدان لانقاذ السلم والأمن كما تعكس معارضتهم القوية للحرب النووية • ومما يؤسف له ، أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والتي اجتذبت اهتماما عالميا واسعا ، قد فشلت في تحقيق التوقعات العامة • ومع ذلك ، فان العديد من البلدان قدمت خلال الدورة الاستثنائية عددا من المقترحات والتوصيات حول منع سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وتستحق تلك المقترحات عنايتنا ومزيدا من الدراسة •

لقد برهنت حقائق عديدة على أن سباق التسلح النووي ، والاحتكار النووي والتهديد بالحرب النووية قد نبعت جميعا من تنافس القوتين العظميين على الهيمنة • وفي الدورة الاستثنائية الثانية ، اقترحت بعض البلدان غير المنحازة أن تقوم القوتان النوويتان العظميان ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، باعلان الايقاف الفوري لتجريب وتصنيع ونشر الأسلحة النووية وناقلاتها • هذا الاقتراح ، الذي يبرز خصائص الوضع الحالي للتسليح النووي ويؤكد على المسؤولية الخاصة التي يجب أن يتحملها البلدان صاحبا أكبر ترسانات للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي ، يطلب بحق أن يقوما في الحال بالتقليل من خطر الحرب النووية ، فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا يجب فقط أن يوقفا تجريب وتصنيع ونشر الأسلحة النووية وانما يجب أيضا أن يخفضا ترساناتهما النووية بشكل جوهري • وقد اقترح الوفد الصيني ، بصفة خاصة في هذا الصدد خفض ٥٠ في المائة من كل فئات الأسلحة النووية بواسطة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • وبما ان كلاهما يمتلك بالفعل ترسانات نووية ضخمة ، فمثل هذا التخفيض لن يؤدي الى اضعاف أمنهما • وبعد اتخاذهما الاجراءات اللازمة لتصييق الهوة الضخمة بينهما وبين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، ينبغي عندئذ على كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف تجريب واستحداث وتصنيع الأسلحة النووية وأن تخفض تماما منها تمهيدا لتدميرها نهائيا •

وتقترح بعض البلدان حظر استخدام الأسلحة النووية حتى يتم نزع السلاح النووي • ونحن نؤيد هذا الاقتراح • ونعتقد أنه اذا تعهدت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزام بألا تستخدم الأسلحة النووية ، فانه يمكن خفض خطر اندلاع الحرب النووية الى حد ما • وعلى أي حال ، لا يجب أن نتجاهل حقيقة ، أنه مع وصول الترسانات النووية للقوى العظمى الى الدرجة الخطيرة التي تتعدى قدرة الافناء الشامل ، فان مجرد حظر الاستخدام لن يزيل التهديد النووي • ففي الوقت الذي ما تزال فيه القوى العظمى تخطو نحو مزيد من التوسع في التسلح النووي وتقوم باستمرار باستحداث ونشر أنواع جديدة من الأسلحة النووية ، كيف يمكن للبلدان الصغيرة والمتوسطة أن تشعر بالأمن وتتحرر من الخوف •

وبالنظر الى الأسباب المذكورة أعلاه ، فاننا نتمسك بأن حظر استخدام الأسلحة النووية يجب أن يكون مرتبطا بتخفيضها وتدميرها • والأكثر من هذا ، أنه في الوقت الذى يتم فيه اجراء نزع السلاح النووى ، ينبغي ايلاء العناية الكافية الى نزع السلاح التقليدى • فهذا وحده يمكن أن يسهم بحق في السلام العالمي وأمن الدول وخفض التهديد بالحرب الذى يواجه النوع الانساني •

بالنسبة لمسألة وقف التجارب النووية ، نحن نرى أنها تمثل جانبا واحدا من كل موضوع نزع السلاح النووى • ان وقف التجارب النووية سوف يسهم في ابطاء سباق التسلح النووى • لكن ذلك لن يتم الا ارتباطا بترتيبات نزع السلاح النووى الأخرى التي تساعد على خفض خطر الحرب النووية • لقد أجرت القوتان العظميان حتى الآن ما يزيد عن ألف تجربة نووية من مختلف الأنواع وهي تملك عددا كبيرا من الأسلحة النووية بالغة الدقة • وعلى القوتان العظميان ، استجابة لطلبات شعوب العالم ، أن توقفا في الحال كل التجارب النووية وسباق التسلح النووى وأن تقودا مفاوضات حول خفض حقيقي وحاسم للأسلحة النووية حتى يمكن تحقيق نزع السلاح النووى في وقت مبكر • ولو انهما عازمتان على التصرف بهذه الطريقة ، فان الدول النووية الأخرى ستكون مستعدة لايقاف تجريب وانتاج الأسلحة النووية وخفض هذه الأسلحة • بالاضافة لذلك ، فسوف يساعد ذلك على عدول تلك الدول ذات القدرة النووية الكامنة عن استحداث الأسلحة النووية • وعلى أى حال ، فالواقع يعصي مخالفا لرغبات الشعوب • فقد أعلنت احدى القوى الأعظم ، أنها من أجل استعادة تفوقها المفقود فلن تتمكن من ايقاف التجارب النووية في المرحلة الحالية • أما القوة العظمى الأخرى ، فبينما تتشدق بنزع السلاح النووى والحظر الشامل للتجارب النووية ، تقوم في الحقيقة بتكثيف تجاربها النووية • وفي عام ١٩٧٩ ، ضربت رقما قياسيا باجرائها لـ ٢٩ تجربة نووية في عام واحد • هذا الرقم يتعدى مجموع التجارب النووية التي أجرتها بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية مجتمعة في ذلك العام • كما فاقت تجاربها النووية في عام ١٩٨٠ و١٩٨١ تلك التي قامت بها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية • كيف يمكن للمرء اذن أن يصدق أن هذه القوة العظمى صادقة فعلا فيما تعلنه عن وقف سباق التسلح النووى وعن نزع السلاح النووى •

ان قدرة الصين النووية المحدودة هي اجراء من اجراءات الدفاع عن النفس التي تستلزمها التهديدات الخارجية الخطيرة • وباعتبارها بلد اشتراكي نام ، تحتاج الصين الى زيادة نموها الاقتصادى ولا ترغب في استخدام مواردها في الأسلحة النووية • لكننا ، في مواجهة التهديد العسكرى للقوى العظمى ، لا نملك الا الحفاظ على القدرة الدفاعية اللازمة بينما نحن ملتزمون بجهود البناء • لقد أكد رئيس الوفد الصيني لدى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح مرة أخرى على أنه لن يحدث أبدا ، تحت أى ظرف من الظروف أن تكون الصين هي البادئة باستخدام الأسلحة النووية وأن الصين تتعهد بلا أى قيد أو شرط بألا تستخدم الأسلحة النووية ضد أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية • ويشهد ذلك تماما على حقيقة أن القدرة النووية المحدودة للصين تخدم فقط غرض الدفاع عن النفس في مواجهة الاعتداء الأجنبي • والصين مستعدة أيضا للتعهد بالالتزام بنزع السلاح النووى • وبمجرد أن تقوم الدولتان الحائزتان لأكبر ترسانات عسكرية بأخذ المبادرة في ايقاف تجريب وتحسين وتصنيع الأسلحة النووية وتخفيض أسلحتها النووية بنسبة ٥٠ في المائة ، سوف تلتزم الصين بالتعهد بايقاف استحداث وتصنيع الأسلحة النووية وتنضم لهما في خفض وربما التدمير الكامل للأسلحة النووية • ان الشعب الصيني ، مثل شعوب البلدان الأخرى ، يأمل أن يأتي ذلك اليوم في المستقبل القريب •

السيد فيغينر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، أرجو أن يتسع صدركم لبياني الذى سوف يمس عدة بنود ولا يركز فقط على موضوع اليوم الأساسي • وعلى الرغم من ذلك فسوف أكون مختصرا •

انه لمن شواغل وفدى أن الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى ما زال يحاول الاتفاق على برنامج عمله وأن احتمالات التوصل الى توافق للآراء ليست بالقدر الذى كنا نتمناه • وبالنسبة لنا، فنحن نرحب بالنص الجديد لبرنامج العمل الذى تمت مناقشته داخل مختلف المجموعات، على أساس المشاورات والمساهمات التي قدمتها وفود عديدة • ونحن نرى أن التوصل الى اتفاق حول هذا النص قبل ٢٧ آب/ أغسطس هو أمر أساسي، من أجل اتاحة حد أدنى من الوقت على الأقل للقراءة المبدئية لمختلف الموضوعات الواجب مناقشتها • أما اذا لم يتم التوصل الى اتفاق فسيكون علينا حينذاك أن نلقي بالمسؤولية بوضوح على أولئك الذين لديهم اسباب خفية، على ما نعتقد، تمنعهم من الانضمام الى توافق الآراء • كل الوفود تعلم أن ولاية الفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية ولاية محدودة • وبالنسبة للكثيرين، يعتبر هذا الوضع غير مرض • لكن على أى حال، فالوفود تشعر بأن السبيل الوحيد البناء لاظهار القصور المزعوم في الولاية هو استكمال مهمة العمل الحالية بأسرع ما يمكن • وبمجرد استكمالها، فان المطالبة بولاية مستقبلة موسعة سيكون بالتأكيد أكثر اقناعا •

وقد أتيحت للجنة، في جلستها يوم ٢٤ آب/ أغسطس، فرصة مناقشة التقرير المرحلي للفريق المختص للخبراء العلميين • والتقرير، بالاضافة الى المعلومات التكميلية التي قدمها الرئيس القدير للفريق، الدكتور اريكسون، قد أسهمت كثيرا في أن تبين للجنة أين يقف الفريق من أعماله • ووفدى، مثل وفود أخرى، يدين بوجه خاص للسفير اوكاوا، بالكثير من أجل ما طرحه من أسئلة دقيقة وبناءة حول الموضوعات التي يجب أن يوليها الفريق عنايته مستقبلا • وأود أن أضم صوتي الى وفود أخرى كثيرة رفضت أن ترى استمرار عمل الفريق في صيغة اكاديمية صرفة • ويود وفدى أن يشجع الخبراء على استكمال تقريرهم المرحلي القادم في وقت مبكر من عام ١٩٨٣، وعلى وجه التفضيل اثناء الربيع • لقد قام خبراء الرصد الاهتزازى، حتى هذه المرحلة، بتجميع ثروة من المعلومات المكتوبة • وهم الآن يفتقدون الجانب التجريبي • وعلى اللجنة أن تفكر جديا في توسيع ولاية الفريق العامل وجعله أكثر دقة، لاسيما أن عمل الفريق العامل المختص بحظر التجريب يوشك على البدء • ومثل هذه الولاية الموسعة، يجب في رأينا، أن تتضمن المهام التالية :

ضرورة البحث التجريبي لكل جوانب نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية باستخدام كل الوسائل الفنية والعلمية المتاحة ؛

في اطار زمني محدد، امكانية الاستخلاص الآلي أو التبادلي لكل مؤشرات المستوى الأول على امتداد فترة اختبار تصل الى اسبوعين على الأقل ؛

انتقال هذه المجموعة الكاملة من المؤشرات من خلال نظام GTS/WMO على أساس اعتراف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رسميا بفريق الخبراء ؛

فحص امكانية نقل بيانات المستوى الثاني خلال خطوط المحطة العالمية للأرصاد الجوية بالاضافة الى قنوات البيانات الأخرى وذلك عن طريق الاختبارات العملية مع التوصل الى نماذج قياسية لهذا الغرض •

تطوير وتجريب التحقق من الاجراءات التحليلية في مراكز جمع البيانات باستخدام أساليب التقييم الحديثة والتي تؤدي الى المقارنة بين نتائج بيانات المستوى الأول وبيانات المستوى الثاني على التوالي •

وأود أن أؤكد على أن اسباغ الوجهة التجريبية على عمل الخبراء سوف يؤدي الى نتائج قيمة خاصة بالنسبة لتلك البلدان غير المجهزة بمعدات رصد الهزات والتي قد تستخدم نظام تبادل البيانات كأساس لجهودها الخاصة في مجال التحقق من التجريب النووي • وعلى أي حال ، يشعر وفدي أن كل من عمل فريق الخبراء خلال هذا العام ومناقشاتنا في الجلسة العامة يوم ٢٤ آب / أغسطس قد برهنت على ضرورة بناء فرصة أن كل البلدان المشتركة مؤهلة سياسيا وفنيا لتطبيق أحدث نظريات العلم والتكنولوجيا وعلى الافادة منها بأقصى ما يمكن •

وانتقل الآن الى مجال الأسلحة الكيميائية ، وهنا أود أن أعرب عن رضاء وفدي عن طريقة العمل التي أقرها الفريق العامل المختص في هذا المجال • ان الاسلوب الحالي للمفاوضات القائم على تكوين عدد من الأفرقة الصغيرة النشطة بلا ولاية محددة قد اثبتت نجاحها التام • وهذه تجربة في مجال المفاوضات متعددة الأطراف يمكن لنا أن نستخلص منها دروسا تفيدنا في اهتماماتنا الأخرى • ويجدر بنا أن نثني على الرئيس السويدي لتقديمه لهذا السيناريو التفاوضي المرن ، فلأول مرة استطاع مفاوضونا في مجال الأسلحة الكيميائية أن يذهبوا الى أبعد من مجرد الحاق مواقف مختلف البلدان الواحد بالآخر • لقد بدأوا الآن في تقدير الاختلاف بين وجهات نظرهم والاتفاق المتزايد على مواقف مشتركة •

وفي وقت مبكر من هذه الدورة ، قام وفدي بالتعليق على أحد الملامح الهامة في الدورة التفاوضية الحالية وأعني اللغة الجديدة المتعلقة بالتحقق الدولي والتي تقدم بها الوفد السوفياتي في نيويورك وأعاد تقديمها هنا • ولقد حاولنا دفع المفاوضات الى الأمام بشكل بناء بطرحنا عدة أسئلة على الوفد السوفياتي حول الجوانب التي اعتقدنا انها تحتاج الى مزيد من الايضاحات • وقد تضمنت الوثيقة CD/CW/CRP.63 على هذه الأسئلة • وبهدف جعل قائمة الأسئلة أكثر وضوحا ، ومن أجل تيسير الاجابة على الوفد السوفياتي ، ضمنا جهودنا ، منذ أيام قليلة ، الى جهود الوفد الهولندي لاعادة صياغة أسئلتنا وتركيبها تركيبا منطقيا • وقد شعرت بالامتنان للسفير اسرائيليان لتقديمه بعض الاجابات المبدئية على أول مجموعة من أسئلتنا وذلك في بيانه يوم ١٢ آب/ أغسطس • ومن الواضح ، أنه كان من المستحيل في هذه المرحلة الحصول على اجابات جاهزة على أسئلتنا • فنحن نعترف جميعا بمدى تعقيد هذا الموضوع • ومع ذلك ، وتأكيدا على الاهتمام الكبير الذي يوليه وفدي لآراء الاتحاد السوفياتي ، أود أن أعلن أن وفدي مازال يأمل في الحصول على اجابة رسمية كاملة على تساؤلاتنا في الوقت المناسب • لقد كان الوفد السوفياتي بالغ الوضوح ، لاسيما في تأكيده على الصرورة الملحة للابرام السريع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية • وبما انه يبدو أن الايضاحات الخاصة تجعل التحقق الدولي التي يطلبها وفدي تبدو صرورية من أجل التقدم السريع لمفاوضاتنا ، فيمكننا أن نفترض بثقة أن الاجابات المبكرة على أسئلتنا سوف تسهم في تحقيق التقدم في سير مفاوضاتنا • وأود أيضا أن أذكر المندوب السوفياتي الموقر أن وفدي كان مستعدا للاجابة

على الأسئلة المشابهة في مجال التحقق والتي تم توجيهها لنا بعد توزيع ورقة العمل التي قدمناها CD/265 • وقد قمت بنفسي بتناول هذه الأسئلة في بيان تفصيلي في الجلسة العامة يوم ١٥ نيسان/ ابريل ، وقد انتهز وفدى الفرصة لتطوير اجاباتنا والقاء الضوء على الجوانب الاضافية وذلك في اتصالات مباشرة مع زملائنا السوفيات • ومن المؤكد ، أن أى قدر من المعاملة بالمثل سوف يلقى كل ترحيب •

وختاما ، اسمحوا لي أن القي بيانا مختصرا بصفتي الرئيس الحالي للفريق العامل المختص بالأسلحة الاشعاعية ، فاستجابة للخطاب الذى تم توزيعه في بداية دورتنا يوم ٣ آب/ أغسطس ، تلقيت ردودا كاملة من ١٣ وفد ، ورد من المتحدث باسم احدى المجموعات الاقليمية ، يتحدث فيه نيابة عن أعضائها الثمانية • انني أشعر بامتنان خاص نحو اولئك الذين قاموا بالرد •

ويسعدني في الأيام القليلة القادمة ، أن أكون مستعدا للاستماع الى أولئك الذين يفضلون الرسائل الشفوية ، وأولئك الذين يرغبون في التوسع في ردودهم المكتوبة وأسأل هذه الوفود أن تتصل بي في أسرع وقت ممكن • وسيعقد الفريق العامل المختص بالأسلحة الاشعاعية اجتماعا رسميا بعد ظهر يوم ٢ أيلول / سبتمبر وأنوى ، خلال هذه الدورة ، تقديم تقرير عن الآراء التي تم الاعراب عنها وتقديم مقترحات بشأن سير العمل مستقبلا •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أضم وفدى الى الكلمات التي نطقتم بها وزملاء آخرين والتي ذكرت بشيء من الأسف ، عظيم التقدير الذى نكنه لعمل زميلينا الراحلين الذين تركوا هذا المكان منذ آخر بيان لي ، وهما سفير يوغوسلافيا الموقر الدكتور ماركو فرونك والسفير أنيس صلاح باى من الجزائر ونحن نرجو أن يحيطهما الله بعنايته ونتمنى لهما النجاح في مهامهما الجديدة • وبالمثل فانني أود أن أضم وفدى الى كلمات الترحيب الكثيرة التي تم توجيهها الى زميلنا من البيرو ، السفير بيتر كانوك ونتطلع الى عمل مشترك طويل ، ومثمر وممتع في الوقت نفسه • اننا سعداء لوجود زملاء من نصف الكرة الذى ننتمي اليه ، يشتركون في عملنا ونتطلع الى تلك المشاركة •

في جلستنا العامة يوم الثلاثاء الماضي ، استمعت هذه اللجنة الى مثالين للبيانات التي تسهم للأسف في تعويق وليس في دفع عمل هذه اللجنة ذى الأهمية الحيوية • ان الكلمات الرنانة التي تهدف الى اخفاء وليس الى القاء الضوء على القضايا الحقيقية التي نواجهها لا تخدم أى غرض مفيد • ولا أعتقد أن مثل هذه البيانات التي تحاول - من خلال مقتطفات من بيانات حرة صادرة عن رجال أحرار في صحافة حرة - الى القاء اللوم حيث لا يوجد مجال واضح للوم • مثل هذه البيانات لا تسهم في دفع القضية الحقيقية لعالم أكثر سلما الى الأمام •

والبيانان اللذان أشير اليهما قد القاهما ممثلا الاتحاد السوفياتي والمكسيك والبيان السوفياتي بيان يمكن لكل الوفود أن تغزوه الى دوافع معينة • والثاني لا يمكن فهمه الا كمحاولة لخلق نظرة ضيقة وملتوية للتاريخ بهدف اظهار أو محاولة اظهار موقف حكومتي من مسألة حظر التجريب النووى وكأنه موقف غير مخلص للمصالح الامنية الوطنية الحقيقية للولايات المتحدة •

وأود أن أرد باختصار • ان القضايا الأساسية التي يجب ان تتناولها أى ادارة أمريكية - سواء فيما يتعلق بالشعب الامريكي أو بالعالم أجمع - هي القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية •

وطالما أن التهديدات الموجهة لأمن الولايات المتحدة أو حلفائها مازالت قائمة ، لاسيما التهديدات النووية ، فلا يوجد خيار أمام الولايات المتحدة الا في الاعتماد على استراتيجية الردع • هذه الاستراتيجية تقوم على أساس أن ترساناتنا الاستراتيجية يجب أن تكون ملائمة لردع أي هجوم متعمد على الولايات المتحدة أو على حلفائنا ، وقد أقر كل رئيس للولايات المتحدة الأمريكية هذه الاستراتيجية وذلك منذ الرئيس ايزنهاور • ومن غير المعقول أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات من جانب واحد لاضعاف هذه القوة الرادعة • لكن ، وفي الوقت ذاته ، سوف تتبع الولايات المتحدة ، بكل اخلاص ، ومن خلال المفاوضات ، اجراءات فعالة لخفض هذه التهديدات ، بهدف ازالتها نهائيا • فمن الواضح أنه من مصلحتنا أن نفعل ذلك •

لقد عاملنا زميلنا الموقر ، السفير عارسيا روبلس ، على أننا درس تاريخي مختار • وتم استخدام ثلاثة مقتطفات من أحاديث لأمريكيين موقرين ، القوها باعتبارهم مواطنين عاديين منذ عشر سنوات مضت ، لتدعيم وجهة نظره بالنسبة للتاريخ • أما الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي فقد اتجه لاستخدام نفس التكتيك بالاقتباس من تقارير صحفية حديثة • والبحث السريع عبر السجلات العامة المتاحة في الولايات المتحدة يتيح لنا الحصول على مقتطفات من أحاديث لأمريكيين آخرين موقرين يساندون ، أو ساندوا آراء مختلفة •

ولن أبدأ في سرد مقتطفات مضادة ، اذ ان وقتنا أثمن من أن نستخدمه في هذه المطاردات الخيالية • والأكثر من ذلك ، أن مثل هذا العمل لن يصيب هدفه • سوف يؤدي ذلك الى تعتيم النظرة الواقعية التي تقود تصرفات حكومتي • ودعوني أتحدث قليلا عن تلك النظرة • في حزيران / يونيه ١٩٤٦ ، قامت الولايات المتحدة ، الدولة الوحيدة التي كانت تملك حينذاك أسلحة نووية باتخاذ مبادرة شجاعة بعرضها وضع تلك الأسلحة تحت رقابة الأمم المتحدة • وفي عرضه للمشروع الذي يحمل اسمه ، قال السيد برنارد باروخ بحسم " نحن هنا لنقوم بالاختيار بين الأحياء والأموات " • وقد أقرت غالبية أعضاء الأمم المتحدة مشروع باروخ ، لكن هذا المشروع تعطل بواسطة دولة عضو كانت هي البادئة ، بعد ذلك بقليل ، في اطلاق سباق التسلح • وأدى حصول الاتحاد السوفياتي على الأسلحة النووية ، وتصرفاته التي تلت ذلك الى انشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي ، وهي جهاز دفاعي جماعي اقليمي مسموح به وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة • وتلك النظرة التي أتحدث عنها تتضمن جهودا عديدة تم بذلها من جانب الولايات المتحدة على مدى ربع قرن مضى للسيطرة على الأسلحة النووية • وتشتمل تلك الجهود على : معاهدة حظر التجريب المحدودة لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة منع الانتشار واتفاقية قاع البحر واتفاقيات تحديد الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي • وتتضمن هذه النظرة أيضا الجهود المبذولة من جانب حكومتي لاتاحة استفادة العالم كله من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ومساندتها لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنظام اساسي خاص بالضمانات الدولية • ولنظرتنا جانب آخر بالاضافة الى ذلك ، وهذا هو سجل سلوك الاتحاد السوفياتي • ولعلنا نتذكر حائط برلين وأزمة الصواريخ الكوبية • وتتطلب نظرتنا بحصول السوفيات على كميات ضخمة من الأسلحة النووية والتقليدية في السبعينات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تخضع نفسها للتقييد اثناء ما يسمى بمرحلة الوفاق • كما أننا نعلم أيضا باستحداث السوفيات للسلاح المضاد للأقمار الصناعية وسلوكهم القائم على المعامرة والعدوان والذي تمثل حديثا في غزوهم العنيف لأفغانستان •

وبالنظر الى ذلك كله ، ما الموقف الذى يتوقع أى انسان عاقل للولايات المتحدة أن تتخذه ؟ هل يكون رد فعلنا هو نزع السلاح من جانب واحد ؟ هل نضع ثقتنا في النوايا الطيبة للاتحاد السوفياتي ونلقي بالحذر في الهواء ؟ لا يمكن لأى مسؤول رسمي أمريكي أن يفكر أبدا في مثل هذه التصرفات •

لكن الخفض المتبادل لمستويات الأسلحة — النووية منها والتقليدية — هو بوضوح في صالح الولايات المتحدة • فهذا الخفض يمكن أن يحرر الموارد الاقتصادية ويوجهها لأغراض أفضل في العالم • فنطاعنا الاقتصادية ، اذا ما أتيحت لها الفرصة — يمكن أن تحقق فوائد عظيمة للعالم على اتساعه • ان مطلب البقاء في منافسة مع الاتحاد السوفياتي في المجال العسكرى لا يلقى الترحيب بكل تأكيد • فالقدائف لا تطعم الأطفال ولا تبني المستشفيات •

لا مجال اذن للتساؤل عن التزام حكومتي بالحد من الأسلحة النووية أو خفض الأسلحة النووية • ولا يمكن لأى وفد في هذه القاعة أن يتناسى حقيقة أن هناك جولتين من المفاوضات ذات الأهمية الحيوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تدوران من أجل تحقيق هذه الاهداف • ولا مجال للتساؤل عن التزام حكومتي بانجاز حظر كامل وقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية • ولا مجال أيضا للتساؤل حول نوايا الولايات المتحدة في استكمال مباحثات الخفض المشترك لميزان القوة الدائرة في فيينا • ولا مجال للتساؤل أيضا حول التزام بلدى بالتزاماتها الدولية ، وفقا للاتفاقات التي هي طرف فيها لا سيما معاهدة حظر الانتشار • في ضوء محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والمفاوضات الخاصة بالقوات النووية متوسطة المدى — وهي الجهود التي بادرت بها الولايات المتحدة — يصعب على أن أفهم كيف يمكن لأى حكومة أن تدفع بأن حكومتي تعتبر المادة السادسة (روماني) من معاهدة منع الانتشار كأن لم تكن ، كما أعلنت بعض الوفود هنا خلال دورتنا لعام ١٩٨٢ • وفيما يتعلق بقضية حظر التجريب النووى ، فقد أعلنا باستمرار أنه هدف بعيد المدى ويجب النظر اليه في الاطار الموسع لاجراءات الحد من التسلح النووى ومصالح الأمن العليا للولايات المتحدة • ان وفدى مستعد للاشتراك بنشاط في عمل الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى ، وانني أضم صوتي الى زملائي الذين تحدثوا هذا الصباح عن الضرورة الملحة للتوصل الى اتفاق سريع حول برنامج عمل هذا الجهاز • ومما يؤسف له أنه يبدو أن بعض الوفود تنظر الى عمل هذه اللجنة على أنه مباراة أو مسرح سياسي ، حيث الهدف هو الحصول على نقاط جدلية واحراج اولئك الذين يتخذون مواقفا مضادة • ان وفدى بكل تأكيد لا يشترك في هذا الرأى • وسواء كان هذا الوفد يتمتع بشعبية أم لا ، فسوف يستمر في اتخاذ المواقف التي تستند الى المصالح الوطنية الجادة والنظرة الواقعية الى العالم الذى نعيش فيه •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه •

طبقا للقرار الذى اتخذته اللجنة في جلستها العامة السادسة والسبعين بعد المائة ، أعطي الكلمة الآن لممثل ايرلندا الموقر ، سعادة السفير هايز ، الذى أرحب به ترحيبا حارا في اللجنة •

السيد هايز (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سكرا السيد الرئيس، وأشكرك بوجه خاص على كلمات الترحيب الطيبة •

دعني أبدأ ملاحظاتي بتهنئتك على حصولك على رئاسة هذه اللجنة • نحن نود أن نضم أنفسنا الى المجاملات الكثيرة والتي تستحقونها التي تم توجيهها اليكم والى سلفكم الموقر من قبل هذه اللجنة •

انه لشرف عظيم لي أن أشترك كمراقب في لجنة نزع السلاح اثناء نظرها للبند الأول من جدول أعمال اللجنة والمعروض عليها اليوم في جلستها العامة • وكما تعلمون يا سيادة الرئيس ويعلم بقية أعضاء اللجنة ، فان ايرلندا قد تقدمت لعضوية هذا الجهاز • واذا ما تم قبول طلبنا ، كما نأمل ، فنحن مقتنعون أن موضوع حظر التجريب الشامل على وجه الخصوص، سيكون واحدا من أهم الموضوعات التي سنتناولها باعتبارنا أعضاء في اللجنة •

ان كل الذين تابعوا هذه المسألة على وجه الخصوص، مدركون للأهمية التي تعلقها الحكومة الايرلندية على حظر التجريب النووي في اطار جهود المجتمع الدولي للتوصل الى نزع السلاح النووي • وعام بعد عام ، قمنا بالاعراب عن آرائنا في الجمعية العامة واشتركنا مع دول أخرى في تبني قرارات حول هذه المسألة •

وبالنظر حولنا ، نرى أنه بينما تبذل الجهود من أجل التفاوض حول اجراءات نزع السلاح في المجال النووي ، فكثيرا ما تكون هذه الجهود عاجزة عن اللحاق بالتقدم التكنولوجي ولذلك فهي تفشل في ابطاء ايقاع سباق التسلح النووي • ويمكن لحظر التجريب الشامل أن يقوم بوظيفة حيوية • اذ انه سوف يسهم في انقاص المنافسة النوعية بين القوى الحائزة للأسلحة النووية وذلك عن طريق تحديد تقدمها التكنولوجي في مجال الأسلحة النووية • فبينما كانت معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٣ هامة من الناحية النفسية ، فانها لم تكن ذات فاعلية كبيرة في الحد من تطوير الأسلحة الكيميائية • نحن مقتنعون أننا في حاجة الى شيء أكثر من ذلك • ولا يوجد بديل عن التفاوض حول حظر شامل للتجريب من النوع الذي التزمت به الأطراف في معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٣ في ذلك الوقت •

وقد أكدت الحكومات الايرلندية المتعاقبة على الحاجة الى التحرك لمنع انتشار الأسلحة النووية • وفي عام ١٩٥٩ ، تقدم وزير خارجية ايرلندا في ذلك الوقت بقرار حول هذه المسألة الى الأمم المتحدة • وفي الأعوام التي تلت ذلك ، ثابرنا على التمسك بمبادرتنا ، وحصلنا بالتدريج على تأييد متزايد حتى تم أخيرا ابرام معاهدة منع الانتشار في عام ١٩٦٧ • ونحن نشعر أن هذه المعاهدة قد قدمت اسهاما قيما الى جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية • ان قبول القوى الحائزة للأسلحة النووية لحظر شامل لكل التجارب النووية سيكون دعما رائعا للجهود الدولية الرامية الى حفظ وتدعيم معاهدة عدم الانتشار • وتدفع ايرلندا والدول الأخرى التي أيدت المعاهدة بأنها يجب أن تلقى قبولا عالميا وتدعو الدول القادرة على الحصول على الأسلحة النووية الى الامتناع عن ذلك لصالح الجميع • واتفاق القوى الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الحالي على انهاء التجريب سوف يظهر ، أنها أيضا ، لديها النية لقبول القيود وسوف تقدم تشجيعا عظيما لنا جميعا الذين نرغب في رؤية معاهدة عدم الانتشار مستقرة تماما ومقبولة من الجميع• وفي كلمات لجنة بالم ، معاهدة حظر التجريب " يجب ان تدعم مقبولية ومعقولية معاهدة عدم

الانتشار " • وبالنظر الى الأهمية العظمى التي تعلقها حكومة ايرلندا على اتفاق شامل لحظر التجريب ، فانه مما يؤسف له أن احتمالات التوصل الى اتفاق لم تتحسن في الشهور القليلة الماضية • اما المباحثات الثلاثية التي نعلق عليها أهمية كبيرة فلم تستأنف والتقارير الحديثة بشأنها تميل الى التشاؤم فيما يتعلق باحتمالات استئنافها قريبا • ومع ذلك ، فنحن واثقون أننا لم نسمع بعد الكلمة الأخيرة ، واننا من جانبنا مازلنا نأمل في استئناف قريب لهذه المباحثات • وفي رأينا ، أن المناقشات الواقعية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، المتورطة بشكل أساسي ضرورية اذا ما كان لجهود لجنة نزع السلاح أن تتوج بالنجاح •

وأولئك الموجودون خارج لجنة نزع السلاح ، قد شهدوا جهودكم داخل اللجنة في السنوات القليلة الماضية لتناول هذه المسألة الهامة ، بما فيها جهودكم للاتفاق على انشاء فريق عامل • نحن مدركون بالطبع أنكم قررتم في نيسان / أبريل من هذا العام انشاء فريق عامل مختص بحظر التجارب النووية وانكم اتفقتم على الولاية التي أعطيت لهذا الفريق • ويجب أن أعترف في الحال أن الولاية المتفق عليها لم تكن تلك التي كنا نود اقتراحها • وأضيف ، أننا نرى ، أن المناقشة يجب أن تشمل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وأود أن أذكر انه في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٧٢ ، صرح أمين عام الأمم المتحدة حينذاك ، في حديثه الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، السابق على هذه اللجنة : " أعتقد أن كل الجوانب العلمية والفنية للمشكلة قد تم بحثها بشكل كامل وأصبح الآن من الضروري اتخاذ قرار سياسي لانجاز اتفاق نهائي " • وقد ارتبطت مشكلة التحقق ، بالتأكيد ، ارتباطا وثيقا على مدى السنوات بمناقشة حظر التجريب النووي • وعلى أي حال ، يبدو لوفدي أن ما قاله الأمين العام في ١٩٧٢ مازال صحيحا حتى اليوم • وقد يكون مطلب الحصول على طريقة للتحقق لا خطأ فيها مطلبا بعيدا جدا ، لكن هامش الخطأ في التحقق قد تناقص باستمرار بفضل التطورات العلمية في مجالات الكشف والتحديد • ويجب أن نكون مستعدين لقبول حل متوازن • وهذا ، بالتأكيد ما كان يعنيه الأمين العام في عام ١٩٧٢ عندما أعرب عن الرأي القائل بأن القرار السياسي قد أصبح الآن ضروري من أجل التوصل الى اتفاق نهائي •

يتضح مما قلته الآن ، سبب وجود بعض الملاحظات المبدئية لدى وفدي حول ولاية الفريق العامل المختص الجديد • ومع ذلك ، فهذا لا يعني أن موقفنا سلبي • فانشاء الفريق العامل المختص يسمح للجنة ببدء العمل في هذا الموضوع بالغ الاهمية • ومن مصادر التشجيع ، تجربتنا مع الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية الذي كان يمكن وصف ولايته في بداية الأمر ، بأنها ولاية محدودة • ونأمل ، أن يتمكن الفريق العامل الذي تم انشاؤه لتناول موضوع حظر التجريب الشامل ، في ضوء تلك التجربة ، من القيام بعمل مفيد مشابه •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل ايرلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة •

بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يرغب أي وفد في طلب الكلمة ؟

السيدة غونزالس (المكسيك) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة من أجل الاحتفاظ بحق وفدي في ممارسة حقه في الرد على البيان الذي القاه السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر بعد أن يدرس وفدي بالتفصيل محتوى ذلك البيان •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قامت الأمانة ، بناء على طلبي ، بتوزيع ورقة غير رسمية تتضمن البرنامج الزمني لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية خلال الاسبوع القادم • وكما هو معتاد ، ذو طبيعة ارشادية ويخضع للتعديل اذا ما اقتضت الحاجة • اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف أعتبر أن اللجنة قد أقرت هذه الورقة غير الرسمية •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة العامة ، أود أن أذكركم أنني سوف أقدم الى اللجنة ، في جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ، جدول العمل الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير فريق الخبراء العلميين للنظر في تدابير دولية تعاونية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية كما ورد في الوثيقة CD/318 وذلك لاقراره ، الى جانب مشروع الرسالة الموجودة في ورقة العمل رقم ٧٣ •

واسمحوا لي أيضا أن اذكركم أن اللجنة سوف تعقد بعد ظهر اليوم ، في الساعة الثالثة ، اجتماعا غير رسمي للنظر فيما بقي من مقترحات تم تقديمها وفقا للبندين ٢ و ٧ من جدول الأعمال ، الى جانب موضوع تحسين وزيادة فعالية عمل لجنة نزع السلاح •

تعقد لجنة نزع السلاح ، جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ٣١ آب/ أغسطس في العاشرة والنصف صباحا •

رفعت الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ من بعد الظهر